وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 18 يونيو 2023

أخبار الطاقة

الغاز الطبيعي يسجل أكبر مكاسب أسبوعية للوقود منذ مارس وسط شح العرض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفع النفط في إغلاق يوم الجمعة وسجل مكاسب أسبوعية، حيث أدى ارتفاع الطلب الصيني وتخفيضات أوبك + للإمدادات إلى رفع الأسعار، على الرغم من الضعف المتوقع في الاقتصاد العالمي واحتمال حدوث مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة، كما سجل الغاز الطبيعي أكبر مكاسب أسبوعية للوقود منذ مارس وسط شح العرض مع قوة الطلب.

وارتفع خام برنت 94 سنتا ليستقر عند 76.61 دولارا للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.16 دولار إلى 71.78 دولارا، وحقق برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 2.4 ٪ وزاد خام غرب تكساس الوسيط 2.3 ٪.

ارتفع النفط هذا الأسبوع على أمل زيادة الطلب الصيني. وارتفعت إنتاجية المصافي الصينية في مايو إلى ثاني أعلى إجمالي على الإطلاق، ويتوقع الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية استمرار الطلب الصيني في الارتفاع خلال النصف الثاني.

وتدعم أسعار الخام أيضا تخفيضات الإنتاج الطوعية التي نفذتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها في مايو، بالإضافة إلى خفض إضافي من جانب السعودية في يوليو. وأفادت وكالات الأنباء الحكومية الروسية أن وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولجينوف قال إنه من «الواقعي» الوصول إلى أسعار نفط بنحو 80 دولارًا للبرميل، وقال شولجينوف أيضا إنه من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط والغاز الروسي المكثف بنحو 20 مليون طن (400 ألف برميل يوميا) هذا العام، مكررا توقعات روسيا. وفي إيران، سجلت صادرات الخام وإنتاج النفط ارتفاعات جديدة في عام 2023 على الرغم من العقوبات الأميركية، وفقًا للاستشاريين وبيانات الشحن ما زاد من الإمدادات العالمية عندما يحد منتجون آخرون من الإنتاج.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن حفارات النفط في الولايات المتحدة تراجعت أربعة إلى 552 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى لها منذ أبريل 2022، في حين تراجعت منصات الغاز بمقدار خمسة إلى 130، وهو أدنى مستوى لها منذ مارس 2022. وكان الحد من مكاسب أسعار النفط هو توقع ارتفاع أسعار الفائدة، مما قد يبطئ النمو الاقتصادي. ومن المقرر أن يرفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية الأسبوع المقبل، ورفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى في 22 عامًا يوم الخميس، وأشار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى زيادة بمقدار نصف نقطة مئوية على الأقل بحلول نهاية العام. وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأميركية إن مديري الأموال خفضوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأميركي وخياراتهم بمقدار 13191 عقدًا إلى 73273 عقدًا في الأسبوع المنتهي في 13 يونيو. وقالت انفيستنق دوت كوم، سجلت أسعار النفط الخام مكاسبها الأسبوعية الأولى في ثلاثة، مدعومة بارتفاع الطلب على مصافي التكرير وخفض سعر الفائدة في الصين، الوجهة الأولى للنفط في العالم.

وكان تعويض بعض التفاؤل بين صفقات شراء النفط هو التذكير المستمر من قبل المسؤولين في مجلس الاحتياطي الفيدرالي بأن البنك المركزي لم ينته من رفع أسعار الفائدة على الرغم من التوقف المؤقت في يونيو. وأشارت توقعات الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع إلى زيادتين إضافيتين بمقدار ربع نقطة مئوية لكل منهما قبل نهاية العام، وتشدد البنوك المركزية الرئيسية الأخرى أيضًا، حيث يتطلع بنك إنجلترا إلى زيادة ربع نقطة خاصة به، بعد أن رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها في 22 عامًا يوم الخميس. لقد كان تأرجحًا زمنيًا - بالمعنى الحرفي للكلمة - بالنسبة للنفط الذي بدأ الأسبوع بانخفاض بنسبة 4 ٪ يوم الاثنين، مدفوعًا بمخاوف الركود، ثم شهد انتعاشًا بنسبة 3 ٪ يوم الثلاثاء، مدعومًا بخفض سعر الفائدة الصيني. وبحلول يوم الأربعاء، انخفض النفط بنسبة 2 ٪ وسط قفزة هائلة في مخزونات النفط الخام الأميركية والموقف المتشدد الذي اتخذه بنك الاحتياطي الفيدرالي على الرغم من تعليقه على أسعار يونيو، وفي اليوم التالي، ارتفعت أسعار النفط الخام بأكثر من 3 ٪ على خلفية بيانات التكرير الصينية الصاعدة، قبل أن تنجرف مرة أخرى في تعاملات يوم الجمعة.

ويتوقع البعض أن تشهد أسعار النفط دعما في وقت لاحق من العام من تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها المملكة العربية السعودية. وقال محللون في يو بي إس يوم الخميس إنهم يتوقعون عجزًا في الإمدادات يبلغ حوالي 1.5 مليون برميل يوميًا في يونيو وأكثر من مليوني برميل في يوليو.

وقال كريج إيرلام، المحلل في منصة أواند للتداول عبر الإنترنت: «هذه إيجابيات صغيرة لكنها قد تكون كافية لمنع النفط الخام من تحقيق مستويات منخفضة جديدة لهذا العام»، وبلغ أدنى مستوى لبرنت حتى الآن لعام 2023، مبلغ 70.12 دولارًا، مقابل 63.70 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط.

لكن، لا يبدو أن التفاؤل بشأن آجال النفط الطويلة عامل بالكامل في مبيعات روسيا من النفط غير الخاضعة للرقابة، والتي تتم في الغالب عند أو بالقرب من الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته مجموعة السبع وفقًا للعقوبات المفروضة على موسكو بسبب غزو أوكرانيا.

وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال يوم الخميس أن شركة الطاقة الروسية العملاقة روسنفت تقترب من إبرام صفقات طويلة الأجل لبيع إمدادات كبيرة من النفط، في إشارة إلى أن موسكو يمكن أن تستمر في الاعتماد على صادرات النفط لتمويل حربها على أوكرانيا.

وأدى بناء التخزين المخيب للآمال إلى زيادة كبيرة في توقعات الطلب على الغاز الطبيعي، مما أدى إلى أكبر مكاسب أسبوعية للوقود منذ مارس. واستقر عقد الغاز في الشهر الأول في هنري هب في بورصة نيويورك التجارية في جلسة يوم الجمعة عند 2.6320 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أو مليون وحدة حرارية بريطانية - بزيادة 9.9 سنتًا، أو ما يقرب من 4 ٪ في اليوم، وكان الاختراق هذا الأسبوع فوق 2.60 دولار هو الأول للشهر الأمامي لهنري هب في ثلاثة أسابيع. وطوال الأسبوع الحالي، انتهى العقد بما يقرب من 38 سنتًا، أو 17 ٪، لأكبر مكسب أسبوعي بالنسبة المئوية منذ الأسبوع المنتهي في 4 مارس، عندما ارتفع بنسبة 23 ٪. واندلع الارتفاع بعد أن ذكرت إدارة معلومات الطاقة، يوم الأربعاء، أن تخزين الغاز للأسبوع المنتهي في 9 يونيو ارتفع بمقدار 84 مليار قدم مكعب، مقابل التوقعات ببناء 96 مليار قدم مكعب. وفي الأسبوع السابق حتى 2 يونيو، أبلغت إدارة معلومات الطاقة عن زيادة التخزين بمقدار 104 مليار قدم مكعب. وتتناقض الزيادة الأخيرة مع حقنة 94 مليار قدم مكعب التي شوهدت خلال الأسبوع نفسه من العام الماضي، بينما تتطابق مع متوسط البناء الأسبوعي لمدة خمس سنوات (2018 - 2022) البالغ 84 مليار قدم مكعب. واعترف محللون بالارتفاع لكنهم قالوا إنه مبالغ فيه على ما يبدو، وقال المحللون في شركة جيلبر وشركاه الاستشارية لأسواق الطاقة في هيوستن في مذكرة إلى عملائهم بشأن الغاز الطبيعي: «يبدو أن الأساسيات في سوق الغاز عند المستويات النسبية التي شوهدت في بداية الأسبوع».

». وقال محللو جيلبر إنه مع اقتراب الولايات المتحدة من طقس أكثر دفئا الأسبوع المقبل، من المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة للتبريد، خاصة في الجنوب حيث قد تصل درجات الحرارة إلى مستويات قياسية. وفي الوقت نفسه، جادلوا بأن إنتاج الغاز الجاف عاد فوق المستوى الهبوطي الرئيسي البالغ 100 مليار قدم مكعب في اليوم بينما تدفقات الغاز الطبيعي المسال كانت خفيفة نسبيًا عند 11.2 مليار قدم مكعب في اليوم. والأهم من ذلك، أن النمط في الارتفاع الأخير عاد إلى الاتجاه الضعيف المقلق الذي لوحظ قبل شهر، على حد قولهم. وقالت مذكرة جيلبر: «يبدو أن هذا الارتفاع يتخذ شكلاً مشابهًا لمسيرة 17 مايو»، «في هذه الحالة، أدى الحقن الصعودي للتخزين إلى ارتفاع الأسعار ثم انكسار بعد أسبوعين، ويمكن أن تسري حركة سعر مماثلة الآن.»

وقبل الارتفاع هذا الأسبوع، كانت أسعار الغاز عالقة إلى حد كبير عند منتصف 2 دولار أو أقل منذ منتصف مارس بسبب الطقس المعتدل الذي خلق حاجة قليلة للتدفئة أو التبريد. وكان في رأس القائمة إنتاج قوي للوقود، والذي زاد بشكل مطرد من تخمة إمدادات الغاز.

وقبل عام، تم تداول عقد الغاز القياسي في هنري هب بما يتراوح بين 7 دولارات و8 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ووصل إلى أعلى مستوى عند 10 دولارات في أغسطس بسبب مخاوف من ضغوط الإمدادات التي أثارها الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

فيما استقر النفط الخام يوم الجمعة بعد المكاسب الحادة في الجلسة السابقة، ومن المقرر أن تكسر سلسلة الخسائر التي استمرت أسبوعين وسط التفاؤل بشأن الطلب على النفط الخام من المصافي الصينية بالإضافة إلى ضعف الدولار، وارتفع كلا المعيارين القياسيين برنت، والأميركي بنسبة 3 ٪، وهي أكبر قفزة في ستة أسابيع، يوم الخميس، مما يضعهما في طريقهما لتسجيل مكاسب بأكثر من 2 ٪ هذا الأسبوع، وكسر بذلك مسيرة خاسرة استمرت أسبوعين. وجاءت هذه المكاسب بعد أن أظهرت البيانات الصادرة يوم الخميس أن إنتاجية مصافي النفط الصينية في مايو ارتفعت بنسبة 15.4 ٪ عن العام السابق، وهو ثاني أعلى إجمالي على الإطلاق، وتعافى الاقتصاد الصيني من انتشار فيروس كورونا، لكن هذه الأرقام تشير إلى أن الطلب من مصافي النفط الخام في البلاد لا يزال قوياً.

وساعدت اللهجة الأخبار التي تفيد بأن البنك المركزي الصيني قد خفض بعض أسعار الفائدة هذا الأسبوع. ويشير هذا إلى أن بكين مصممة على دعم الاقتصاد وبالتالي من المرجح أن تعزز المزيد من التحفيز النشاط في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم. إضافة إلى تفاؤل الأسبوع، كان ضعف مؤشر الدولار الأميركي، الذي انخفض خلال الليل إلى أدنى مستوى له في خمسة أسابيع مقابل سلة من العملات الأخرى على خلفية بعض البيانات الاقتصادية الأميركية المخيبة للآمال. ويسير الدولار في طريقه صوب أكبر انخفاض أسبوعي له منذ يناير، مما يجعل النفط المقوم بالدولار أرخص لحاملي العملات الأخرى.

ومع ذلك، لا يزال سوق النفط الخام منخفضًا بأكثر من 10 ٪ منذ بداية العام، على الرغم من التخفيضات المتأرجحة لمستويات الإنتاج من مجموعة من كبار المنتجين، نظرًا للمخاوف المستمرة بشأن توقعات الطلب العالمي، ومع قوة الاقتصاد الأميركي، بخاصة. وأوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي مؤقتًا دورة رفع أسعار الفائدة لمدة عام كامل يوم الأربعاء، كما كان متوقعًا على نطاق واسع، لكنه أشار إلى احتمال زيادتين أخريين للمعدل هذا العام. وأثار هذا مخاوف من أن الاقتصاد الأميركي، أكبر مستهلك للنفط في العالم، سوف يسقط في حالة ركود في النصف الثاني من العام.

بالإضافة إلى ذلك، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة للمرة الثامنة على التوالي يوم الخميس وأشار إلى مزيد من التشديد في السياسة المقبلة، في حين من المرجح أن يرفع بنك إنجلترا الأسبوع المقبل حيث يقاوم أعلى مستوى للتضخم في مجموعة السبع، وتؤدي أسعار الفائدة المرتفعة في النهاية إلى زيادة تكاليف الاقتراض على المستهلكين، مما قد يبطئ النمو الاقتصادي ويقلل الطلب على النفط.

أوبك+ تسرّع تشديدها لسوق النفط وسط خفض إنتاجها في مايو

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يبدو أن مستثمري النفط يعدلون توقعاتهم بشأن نقص إمدادات الخام في وقت لاحق من هذا العام، مع تراجع الفجوة بين الأسعار على المدى القريب والمزيد من الأسعار على الرغم من خطة مجموعة منتجي أوبك+ لتعميق تخفيضات الإنتاج. وتقلصت علاوة الشهر الفوري على الأسعار بعد ستة أشهر بشكل حاد في الأسبوع الماضي، في إشارة إلى أن المستثمرين أقل خوفًا من أن يتجاوز الطلب العرض في وقت لاحق من هذا العام.

وتخطط المملكة العربية السعودية، أكبر منتج في أوبك، الشهر المقبل لخفض الإنتاج بنسبة 10 ٪ إلى تسعة ملايين برميل يوميًا، وهو أكبر خفض لها منذ سنوات. وكان الخفض جزءًا من صفقة أوسع لأوبك+ للحد من إمدادات الخام حتى عام 2024.

وقال جيوفاني ستونوفو الاستراتيجي في يو بي إس: «أظهرت الأيام القليلة الماضية مدى هشاشة المعنويات في سوق النفط، والأسعار مدفوعة بشكل أكبر بأخبار العرض ومخاوف نمو الطلب».

وخفض المحللون في بنك قولدمان ساكس هذا الأسبوع سعر النفط وتقديرات الطلب، مشيرين إلى زيادة الإمدادات وتباطؤ الطلب. وقال ستونوفو: إن ارتفاع إنتاج النفط من الولايات المتحدة وإيران وفنزويلا زاد المخاوف بشأن فائض المعروض النفطي.

وحافظت أوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بنحو 2.5 بالمئة هذا العام رغم أن المنظمة حذرت من أن الاقتصاد العالمي يواجه حالة من عدم اليقين المتزايدة ونمواً أبطأ في النصف الثاني. بينما أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن إنتاج الخام الأمريكي ارتفع إلى 12.4 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في الثاني من يونيو، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2020.

وكان صافي مراكز الشراء للعقود الآجلة للخام الأمريكي والخيارات أضعف حيث قام مديرو الأموال بقطع المراكز لأربعة أسابيع متتالية، إلى 86464 عقدًا، وهو أقل حجماً منذ مارس، وفقًا لرفينيتيف.

وقال تاماس فارجا المحلل في بي.في.إم: «الانخفاض الكبير في صافي طول المضاربة لخام غرب تكساس الوسيط لم يكن إلى حد كبير وظيفة التصفية الطويلة، بل بالأحرى تحول المستثمرين إلى الاتجاه الهبوطي حقًا في آفاق سوق النفط الخام الأمريكية».

التخفيضات الطوعية الموسعة

إلى ذلك بدأت منظمة أوبك وشركاؤها في تحالف أوبك+ في تسريع تشديدهم لسوق النفط، حيث تقلص إنتاج المجموعة من النفط الخام بمقدار 670 ألف برميل يوميًا في الشهر الأول من التخفيضات الطوعية الموسعة في مايو، وفقًا لآخر مسح أجرته بلاتس. وشمل ذلك انخفاضًا قدره 440 ألف برميل في اليوم في إنتاج أوبك الذي بلغ 28.16 مليون برميل في اليوم في مايو.
وانخفض إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بقيادة روسيا بمقدار 230 ألف برميل في اليوم إلى 13.17 مليون برميل في اليوم. واعتبارًا من مايو، أدخلت العديد من الدول تخفيضات طوعية بإجمالي 1.66 مليون برميل في اليوم في محاولة لحفظ توازن الأسواق. وكرس التحالف هذه التخفيضات في 4 يونيو حتى نهاية عام 2024، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية، أكبر عضو، عن خفض إضافي قدره مليون برميل في اليوم لشهر يوليو على الأقل.

وأظهر المسح أن روسيا - أول دولة تطبق خفضًا طوعيًا ساريًا اعتبارًا من أبريل - شهدت انخفاضًا في الإنتاج بمقدار 150 ألف برميل في اليوم إلى 9.45 ملايين برميل في اليوم. وكان هذا 410.000 برميل في اليوم أقل من إنتاج فبراير البالغ 9.86 ملايين برميل في اليوم - المستخدم كخط أساس لهدف القطع الطوعي البالغ 500.000 برميل في اليوم.

وقالت موسكو: إنها ستخفض الإنتاج استجابة لعقوبات الاتحاد الأوروبي وسقف مجموعة السبع الذي يستهدف الخام الروسي والمنتجات المكررة. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع صادرات الخام، إلا أن المصافي الروسية قلصت عمليات المعالجة بأكثر من 5 ٪، وفقًا لمصادر السوق، وأظهر المسح أن السعودية نفذت بالكامل خفضها المعلن بمقدار 500 ألف برميل في اليوم في مايو، بمتوسط إنتاج يبلغ 10 ملايين برميل في اليوم. وإلى جانب السعودية وروسيا، تعهدت دول أخرى بتخفيضات طوعية تشمل العراق والإمارات والكويت والجزائر وكازاخستان وعمان والغابون.

وكان العراق بالفعل أقل بكثير من حصته مع التوقف المطول للصادرات الشمالية عبر تركيا بسبب الخلاف المالي والسياسي العالق بين بغداد وأنقرة. وكان إنتاجها ثابتاً على أساس شهري عند 4.1 ملايين برميل يومياً في مايو، وفقاً للمسح، وانخفض إنتاج الإمارات بمقدار 140 ألف برميل في اليوم، تلتها الكويت بانخفاض 130 ألف برميل في اليوم. وقوبل الانخفاض جزئياً بانتعاش في نيجيريا من 220.000 برميل في اليوم إلى 1.40 مليون برميل في اليوم.

وفي أبريل، كان الإنتاج النيجيري عند أدنى مستوى له منذ نوفمبر 2022 بعد أن أثر الإضراب الصناعي من نقابة العمال الداخلية في إكسون موبيل على الإنتاج لمدة 10 أيام في منتصف الشهر.

وأظهر المسح أن من بين الرابحين الآخرين فنزويلا، التي استوردت المزيد من الخام المخفف لاستخراج خامها الثقيل الإضافي، وإيران، التي كانت تصدر كميات أكبر.

ومن المقرر أن ينخفض الإنتاج أكثر هذا الصيف إذا استمرت البلدان التي لديها تخفيضات طوعية في خفض الإنتاج، وواصلت السعودية تعهدها بخفض إضافي قدره مليون برميل في اليوم. وعادة ما تشهد أنماط الاستهلاك الموسمي ارتفاعًا في الطلب العالمي على النفط مع ارتفاع درجة حرارة الطقس، في حين يتوقع العديد من المحللين أن يكتسب توقف الصين عن التعافي من الوباء قوة في النصف الثاني من العام، وبالتالي فإن تقييد المعروض من أوبك+ قد يضيق السوق في الأشهر المقبلة.

إشارات متضاربة .. الطلب الصيني يدعم أسعار النفط رغم توقعات ضعف الاقتصاد العالمي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أدت زيادة الطلب من الصين إلى ارتفاع أسعار النفط الخام خلال تداولات الأسبوع الماضي رغم توقعات ضعف الاقتصاد العالمي، واحتمال رفع أسعار الفائدة مجددا، حيث سجل برنت زيادة أسبوعية بنسبة 2.4 في المائة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط 2.3 في المائة.

وأوضح تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن أسعار النفط عززت مكاسبها في ختام الأسبوع وسط إشارات الاقتصاد الكلي إلى زيادة الطلب على مستوى العالم، وحصل الخام على دفعة من استهلاك نفطي قوي سيستمر في النمو، وكذلك مؤشرات إيجابية لموسم القيادة في الولايات المتحدة الذي سيكون قويا.

وأفاد التقرير الذي نشر أمس، بأن توقف الاحتياطي الفيدرالي عن رفع أسعار الفائدة سيوفر للاقتصاد بعض الراحة المؤقتة، ومع ذلك لا يزال الارتفاع في أسعار النفط الخام محدودا مع استمرار تضخم المخزونات على الرغم من تخفيضات إنتاج «أوبك+». ولفت إلى مساهمة تخفيضات الإنتاج جنبا إلى جنب مع فقدان البراميل الروسية وحرائق الغابات في كندا في شح سوق الخام الثقيل والحامض ولكن تمت موازنة ذلك جزئيا من خلال التوافر الواسع للدرجات الخفيفة والحلوة من منتجي الصخر الزيتي في الولايات المتحدة لافتا إلى تأكيد شركة باسيفيك إنفستمنت مانجمنت أن هذا التشعب أربك السوق. وذكر التقرير أنه مما يزيد من هذا الالتباس إشارات متضاربة من السوق حيث تهدد حالات انقطاع المصافي في الولايات المتحدة وأوروبا بزيادة مخزونات النفط الخام في المراكز الرئيسة بما في ذلك كوشينج أوكلاهوما حيث بلغت بالفعل أعلى مستوياتها في عامين منوها إلى انخفاض الخام الأمريكي بنسبة 11 في المائة لهذا العام.

ونوه إلى توقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في إطار أحدث بياناتها قصيرة المدى أنها ترجح أن يسجل إنتاج النفط الخام الأمريكي أرقاما قياسية سنوية في عامي 2023 و2024، لكنها أضافت أن النمو يتباطأ.

وأفاد التقرير بأن إدارة معلومات الطاقة تقدر أن أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط ستبلغ في المتوسط 83 دولارا للبرميل على مدى الأعوام الثلاثة من 2022 إلى 2024 في حين أن النمو السنوي في إنتاج النفط الخام الأمريكي خلال الفترة نفسها سيبلغ متوسطه 0.4 مليون برميل يوميا.

وأكد معدو التقرير أن الاستجابة المتغيرة لأسعار النفط الخام من قبل المنتجين الأمريكيين تعكس مزيجا من استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلا من الاستثمار في إنتاج جديد إضافة إلى تأثيرات أسواق العمل الأكثر تشددا وارتفاع التكاليف وزيادة الضغط على سلاسل التوريد لحقول النفط.

وعدوا أنه على الرغم من هذا التحول من الاستجابة التاريخية للأسعار ما زلنا نتوقع أن يستمر إنتاج النفط الخام الأمريكي في النمو إلى مستويات قياسية مدفوعا بشكل أساسي بنمو الإنتاج في حوض بيرميان - وذلك بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لشهر أيلول (سبتمبر) شهدت أسبوعا متقلبا آخر وبلغت ذروتها من خلال زيادة بنسبة 3 في المائة لتصل إلى أعلى مستوى لها في أسبوع يوم الخميس الماضي.

وأشار إلى مساهمة عدة عوامل في هذا الارتفاع بما في ذلك ضعف الدولار الأمريكي وزيادة كبيرة في تشغيل المصافي في الصين - أكبر مستورد للنفط الخام في العالم - وقد ساعد هذا الأداء الإيجابي السوق على التعافي من خسائرها السابقة ما جعل السوق النفطية تنهي الأسبوع في مسار تصاعدي.

وعد التقرير أن الاتجاه الصعودي في سوق النفط جاء مدعوما بعديد من عوامل العرض والطلب حيث وصل إنتاج البنزين - الذي يقيس هوامش ربح التكرير - إلى أعلى مستوى له منذ تموز (يوليو) 2022 في الولايات المتحدة لافتا إلى أن هذا يدل على قوة الطلب على البنزين بالنسبة إلى تكلفة النفط الخام.

ونوه إلى أن التقارير الواردة من الولايات المتحدة كشفت عن زيادة غير متوقعة في مبيعات التجزئة لشهر أيار (مايو) كما جاءت مطالبات إعانة البطالة عن العمل أعلى من المتوقع ما أدى إلى ضعف الدولار الأمريكي.

ولفت التقرير إلى أن ضعف الدولار يجعل النفط الخام في متناول حاملي العملات الأخرى ما يحفز الطلب على النفط وفقا للعلاقة العكسية بين الدولار والنفط.

وأشار التقرير إلى أن إنتاجية مصافي النفط في الصين لعبت أيضا دورا مهما في انتعاش السوق حيث أظهرت البيانات زيادة كبيرة بنسبة 15.4 في المائة على أساس سنوي في إنتاجية المصافي في أيار (مايو) لتصل إلى ثاني أعلى مستوى لها على الإطلاق.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفع النفط وسجل زيادة أسبوعية إذ أدت زيادة الطلب من الصين وخفض تحالف «أوبك +» للإنتاج إلى ارتفاع الأسعار رغم توقعات ضعف الاقتصاد العالمي واحتمال رفع أسعار الفائدة مجددا. وارتفع سعر خام برنت 94 سنتا إلى 76.61 دولار للبرميل عند التسوية بينما صعد خام غرب تكساس الوسيط 1.16 دولار إلى 71.78 دولار للبرميل. وسجل برنت زيادة أسبوعية بنسبة 2.4 في المائة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط 2.3 في المائة. وتعززت أسعار النفط هذا الأسبوع بفضل آمال في نمو الطلب من الصين. وارتفع إنتاج مصافي النفط في الصين في أيار (مايو) أيار إلى ثاني أعلى مستوياته الإجمالية على الإطلاق. وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية أن من المتوقع أن يواصل الطلب الصيني على النفط الارتفاع خلال النصف الثاني من العام. من جانب آخر، ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن العدد الإجمالي لأجهزة الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار ثمانية هذا الأسبوع كما انخفض بمقدار 57 مقارنة بالأسابيع الستة الماضية.

ولفت التقرير إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 687 هذا الأسبوع - 53 منصة أقل من هذا الوقت من العام الماضي موضحا أن العدد الحالي هو 388 حفارا أقل من عدد الحفارات في بداية 2019، قبل الوباء.

ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بمقدار أربعة حفارات هذا الأسبوع إلى 552 كما انخفض عدد منصات الغاز خمسا ليصل إلى 130 فيما انخفض عدد منصات الغاز الآن بمقدار 24 حفارا عما كان عليه قبل عام بينما انخفض عدد الحفارات النفطية إلى 32 حفارا. ارتفعت الحفارات المتنوعة بمقدار حفار واحد.

وأشار التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار أربعة وهو الآن أقل بمقدار ثلاث منصات عن الوقت نفسه من العام الماضي بينما ارتفع عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار حفارين اثنين لكنه انخفض بمقدار تسع منصات عن هذا الوقت من العام الماضي.

وذكر أنه على الرغم من اتجاه انخفاض نشاط الحفر كانت مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ثابتة في الأسبوع المنتهي في 9 حزيران (يونيو) عند 12.4 مليون برميل يوميا - وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية - وهو أعلى مستوى منذ نيسان (أبريل) 2020، موضحا أن مستويات الإنتاج الأمريكية الآن أعلى 500 ألف برميل في اليوم مقارنة بالعام الماضي.

84.2 ٪ من العاملين في أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز سعوديون

عبد السلام الثميري من الرياض

الاقتصادية

بلغ عدد الموظفين العاملين في أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار بنهاية العام الماضي 2022 من المشتركين الخاضعين لأنظمة ولوائح التأمينات الاجتماعية نحو 39.4 ألف موظف، حيث استحوذ السعوديون على 84.2 في المائة من إجمالي الوظائف.

وبحسب إحصائيات حكومية -اطلعت «الاقتصادية» عليها- فإن عدد السعوديين العاملين في الأنشطة الاقتصادية في إمدادات الكهرباء والغاز بلغ 33170 موظفا، مقابل 6220 موظفا أجنبيا.

وشكل الموظفون العاملون في هذا المجال في منطقة الرياض النسبة الأعلى بـ35 في المائة، حيث بلغ عددهم 13818 موظفا، تليها منطقة مكة المكرمة بـ11376، والمنطقة الشرقية بـ8210 موظفين.

وبلغ عدد النساء العاملات في القطاع نحو 914 امرأة، حيث شكلت العاملات السعوديات 98.7 في المائة من إجمالي الموظفات، وذلك بوجود 902 مواطنة، مقابل 12 موظفة أجنبية.

يأتي ذلك في وقت بدأت فيه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تطبيق المرحلة الأولى من توطين «قطاع ومهن الاستشارات» في جميع مناطق المملكة، وذلك بعد انتهاء فترة السماح المحددة لتوطين هذه المهن.

وتستهدف الوزارة توفير بيئة عمل محفزة ومنتجة للمواطنين والمواطنات، وزيادة مستوى مشاركتهم في سوق العمل، وتعزيز إسهاماتهم في المنظومة الاقتصادية.

وتضمن توطين «قطاع ومهن الاستشارات» في مرحلته الأولى توطين مهن الاستشاريين والأخصائيين، الذين يمارسون أعمال الاستشارات في القطاع بنسبة 35 في المائة، حيث من المتوقع أن توفر فرصا وظيفية للمواطنين والمواطنات. ويأتي توطين قطاع ومهن الاستشارات في إطار تعاون وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مع الجهات الإشرافية ممثلة في وزارة المالية، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشاريع الحكومية، وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، بهدف تعزيز حضور الكوادر البشرية في القطاع، وزيادة نسبة التوطين في المهن الاستشارية والأعمال بما سيسهم في تنمية المحتوى المحلي في هذا القطاع الاستراتيجي وتنظيم سوق العمل.

وستقدم الوزارة حزمة من المحفزات والدعم لمساندة منشآت القطاع الخاص ومساعدتها على توظيف السعوديين، تشمل: دعم عملية الاستقطاب والبحث عن العاملين المناسبين، ودعم التدريب والتأهيل، وعملية التوظيف والاستمرار الوظيفي، وبرامج الدعم والتوظيف من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف».

بينما ستتابع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية الالتزام بتضمين متطلبات التوطين في العقود الاستشارية، كما أصدرت دليلا إرشاديا يوضح تفاصيل توطين قطاع ومهن الاستشارات وآلية تنفيذه، وشددت على ضرورة تقييد المنشآت والالتزام بتطبيق الأحكام، تلافيا للعقوبات النظامية، التي ستطبق بحق المخالفين.

الديون الصديقة للمناخ .. هل يمكن تخضير النظام المالي العالمي؟

الاقتصادية

من الفطرة السليمة أن يفكر رب أي أسرة في الوسائل والتدابير التي يجب أن يقوم بها ليتمكن من توفير حياة كريمة لأسرته. ومن المنطقي أيضا أن يفكر فيما سيورثه لأبنائه من بعده.

كثير من الخبراء والمفكرين الاقتصاديين يفكرون بالمنهج ذاته. فما هي السياسات الواجب اتباعها اقتصاديا لتوفير حياة كريمة لأمتهم أو شعبهم، وما الذي يجب عمله لتوريث الأجيال المقبلة حياة أفضل وأكثر سخاء وكرما من حياتنا الحالية؟ وما هي السياسات والالتزامات المالية التي يجب اتباعها حاليا لتصب لاحقا في مصلحة الأجيال المقبلة؟

الفكر الاقتصادي المحافظ أو التقليدي في الأغلب ما يأخذ موقفا معارضا أو رافضا للديون والأعباء الناجمة عنها، ويبنى الرفض في جزء منه على مخاوف مشروعة بأن أعباء الديون في الأغلب ما تنتقل إلى الأجيال القادمة، ولذلك فإن المحافظين يعارضون عادة فكرة «العيش خارج حدود إمكانيتنا».

بالطبع إذا كانت الديون ترمي إلى الاستثمار في البنية التحتية أو التعليم أو البحث العلمي أو التكنولوجيا فإن كثيرا من الاقتصاديين يؤكدون أننا أمام ديون «مرحب بها» شريطة أن تكون في حدود ما هو منطقي وأن يكون المجتمع قادرا على السداد لاحقا.

مع هذا فإن قضية الديون باتت الآن أكثر تعقيدا مما مضى، لا يعود ذلك إلى زيادة قيمة الديون العالمية وحسب، ولكن لأن المفهوم السائد في التعامل مع القضية ينظر إليها فقط من زاويا ضيقة، متعلقا بتأثيرها المالي متجاهلا تأثيرها على قضايا المناخ والبيئة.

الدين المالي هو شيء ندين به بعضنا بعضا. وللتبسيط فإن الدين في جوهره ليس أكثر من قطعة من الورق الملزمة قانونية يمكن أيضا تبديلها وتعديلها لمصالح استحقاقات من السلع والخدمات، ولا شك أيضا أن عدم سداد الدين يشوه السمعة وينجم عنه مشكلات اقتصادية كثيرة.

لكن ماذا عن «الديون البيئية» حيث لا يمكن أن نتخلص منها بإعلان إفلاسنا، وقد يستغرق إصلاح الأضرار الناجمة عن «الديون البيئية» عقودا وإنفاق أموال كان يمكن استخدامها لرفع مستوى معيشة السكان، في المقابل الإنفاق الحكيم على البيئة وإعادة تأهيلها مثل الاستثمار للحد من الانبعاثات الغازية والاحتباس الحراري سيجعل الأجيال المقبلة في وضع أفضل حتى إن تم ذلك من خلال «الديون».

الدكتور ك. نولن الاستشاري الاقتصادي في الأمم المتحدة يرى أنه لم يعد من الممكن للعالم أن يتحمل التقاعس عن العمل في مواجهة تدخل قضية الدين العام والتغير المناخي، مشددا على ضرورة معالجة تحديات الديون والمناخ جنبا إلى جنب.

ويقول لـ»الاقتصادية»: إن «هناك حلقة مفرغة من الضعف الدائم والركود الاقتصادي في الاقتصادات المثقلة بالديون التي تقع في الوقت ذاته في الخطوط الأمامية لمواجهة قضية التغير المناخي، وهذا يعني أن هناك حاجة ماسة لطرح جدول أعمال متعدد الأطراف يعمل على إصلاح هيكل الدين العالمي وتوسيع نطاق تمويل عملية التنمية عبر استثمارات قوية في مجال البيئة والتغير المناخي».

ويضيف: «الصدمات المتعلقة بالمناخ مثل حالات الجفاف والفيضان أصبحت أكثر تواترا ووحشية، وقدرة البلدان النامية على التكيف معها معطلة بشدة بسبب أعباء الديون المتزايدة والحيز المالي المحدود».

تتفق وجهة النظر تلك مع تقارير دولية أشارت إلى الحاجة إلى 9.2 تريليون دولار من الاستثمارات كل عام على مدار 30 عاما قادمة للوصول إلى صافي صفر انبعاثات على مستوى العالم، وفي الوقت الحالي يتخذ أكثر من 70 في المائة من التمويل العام للمناخ شكل ديون، ويتم توجيهه بشكل أساس إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، ومع زيادة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، يزداد الضغط على الميزانيات الحكومية وينمو الاقتراض الخارجي بشكل عام في أعقاب ما يعرف بالصدمات المناخية.

من جهتها، تقول لـ»الاقتصادية»، كاميلا جونسون الباحثة في قضايا التغير المناخي: «الديون ليست الأزمة الوحيدة التي يواجهها الاقتصاد العالمي وتحديدا البلدان النامية، وفقا لتقرير المخاطر العالمية لعام 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث إن الخطر الأكثر تحديا خلال الأعوام العشرة المقبلة هو الفشل في التخفيف من تغير المناخ وثاني أكبر المخاطر هو فشل التكيف مع المناخ».

وتضيف: «البلدان النامية تحديدا تواجه التحدي المتمثل في مواجهة تهديد تغير المناخ، بينما تتعثر بشدة بسبب عدم القدرة على تمويل العمل المناخي بسبب أزمة الديون الثقيلة، وهذا هو السبب في أن عديدا من القادة يسعون لابتكار طريقة خضراء للخروج من المشكلات الاقتصادية في بلادهم».

لهذا تحديدا يشهد العالم جهودا حقيقية لدمج الاعتبارات المناخية في هيكل الديون الدولية، وذلك عن طريق إطار قانوني متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية وتخفيفها، مع ضرورة تحفيز جميع البلدان التي تواجه تحديات الديون بالربط بين عبء تخفيف الديون وإحراز إنجاز حقيقي في مجال مكافحة التغير المناخي.

من هذا المنطلق تتصاعد الآن الأصوات المنادية بطرح استراتيجية دولية جديدة جوهرها تعريف تغير المناخ على أنه خطر على النظام المالي العالمي، بحيث يترسخ في المخيلة العامة أن ارتفاع المد والجزر قد يؤدي إلى إغراق أسواق الأسهم، وبحيث تستطيع السلطات منع تقلبات السوق عبر فرض جدول أعمال «الاقتصاد الأخضر» على البنوك والمؤسسات المالية الدولية وصناديق التحوط والمشاركين الآخرين في السوق، باختصار أن يسعى الجميع إلى إيجاد شبكة دولية «لتخضير النظام المالي العالمي» بتبني سياسات مالية خاصة في مجال الديون صديقة للمناخ.

مع هذا يحذر بعض الخبراء من الإفراط في الربط بين النظام المالي العالمي وقضية الديون والتغير المناخي.

تقول لـ»الاقتصادية» إليسا هيدسون باحثة في مجال الاقتصاد الدولي وقضايا المناخ: «في الظروف العادية يعد تنظيم الأسواق المالية العالمية المعقدة بتركيبتها المتطورة بشكل متسارع عملية شديدة الخطورة ومحفوفة بالمخاطر، إضافة إلى طبقات جديدة لتلك العملية من خلال إدخال الاقتصاد الأخضر الذي لم يتبلور، كل هذا يجعل من المستحيل على وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية أداء أدوارهم الأساسية بكفاءة وفاعلية، فقضية الديون بمفردها قضية متعددة الجوانب ومعقدة، وإدخال نشطاء المناخ على هذا الخط سيؤدي إلى إرباك المشهد الاقتصادي، وسيوجد تحيزات غير موضوعية في قلب النظام المالي العالمي قد تؤدي إلى انفجاره من الداخل».

وتضيف: «عقود من فشل سياسات المناخ الدولية بسبب الأخطاء التي ترتكبها البلدان المتقدمة التي تعمل على إلقاء عبء فشلها على عاتق البلدان الأخرى، ولا تريد أن تتحمل المسؤولية الأخلاقية لهذا الفشل، وتبخل في أن تقدم دعم مالي حقيقي من خلال التخلي عن ديونها للدول التي تواجه تحديات مناخية عاجلة. يرجح أن الربط بين قضية الديون وقضية المناخ يمكن أن يؤدي إلى إبطاء النمو العالمي، هذا إذا لم تقم الدول المتقدمة باتخاذ خطوات جادة لحل قضية الديون المالية، والاهتمام بتداعيات قضية الديون البيئية».

وفي الواقع فإن البيانات المتاحة تكشف أنه على مدار العقد الماضي تم تقديم التمويل المتعلق بالمناخ عبر مزيد من الديون، ويقلل ذلك بشكل حاد من قدرة البلدان على تحقيق الاستقرار المالي، كما يساعد على تأجيج أزمة الديون خاصة في البلدان الفقيرة، ويؤثر ذلك بدوره على قدرة تلك البلدان في رفع مستوى الوعي الشعبي وتوفير حاضنة شعبية تدعم قضية التغيير المناخي.

ويقول لـ»الاقتصادية» إم. إس روجر الباحث في قضايا التنمية في جامعة لندن: «هناك أيضا تأثير مناخي ناتج عن الديون، فالمستويات المرتفعة للدين الخارجي العام تترجم في الأغلب إلى مزيد من الإيرادات التي تنفق على خدمة الدين، وهذا يجعل من الصعب استثمار الموارد المحلية المحدودة في التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته، أو الاستجابة لتحدي الخسائر والأضرار بعد حادث مناخي شديد التطرف، علاوة على ذلك عندما يكافح بلد ما لتسديد ديونه، فإنه في الأغلب يبحث عن خيارات تشمل استغلال الطبيعة من أجل زيادة الصادرات وبالتالي الإيرادات، التي تستخدم لتسديد الديون، وهذا بدوره يسهم بشكل أكبر في تغير المناخ من خلال تسهيل التصحر على سبيل المثال».

وبالفعل فإن هذا الاتجاه بات مثيرا للقلق بشكل خاص في أعقاب جائحة كورونا، إذ واجهت أعداد متزايدة من البلدان خاصة الفقيرة ارتفاعا في مديونيتها العامة، ومع عدم وجود رغبة أمريكية أو أوروبية حقيقية لتخفيف الديون اضطرت البلدان النامية والفقيرة إلى تنفيذ تدابير تقشفية على نطاقات غير مسبوقة. وفي عالم اليوم فإن عديدا من البلدان النامية تخصص مزيدا من الموارد لخدمة أعباء الدين أكثر مما تخصص للرعاية العامة، بينما تواصل الدول الغربية ضغوطها لمزيد من عمليات الاقتراض بدعوى مكافحة التغير المناخي، ما يجعل قضية المناخ لا تتمتع بالشعبية الواجبة بين عامة الناس.

مبادرة السعودية الخضراء تسلط الضوء على خططها في مكافحة التصحر والجفاف

الاقتصادية

تحتفل مبادرة السعودية الخضراء باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، المناسبة التوعوية السنوية التي تنظمها الأمم المتحدة الذي يصادف 17 حزيران (يونيو) من كل عام؛ بهدف تسليط الضوء على التأثيرات السلبية المستمرة التي تفرضها حالات شح المياه وتدهور الأراضي على حياة الإنسان حول العالم.

وستسلط المبادرة خلال شهر حزيران (يونيو) الضوء على التزام السعودية بالحفاظ على البيئة المحلية من خلال تنفيذ حملة مستمرة على مدار الشهر، تهدف إلى زيادة الوعي حول جهود المحافظة على البيئة في المملكة، وتسليط الضوء على التأثيرات السلبية المستمرة.

وتدرك السعودية الطبيعة المدمرة لظاهرة التصحر والجفاف وتأثيراتها السلبية في القطاع الزراعي والسكان، ومدى ضعف النظم البيئية والموائل الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة الفطرية والأنواع النباتية والحيوانية المحلية في المملكة، وبالرغم من امتلاكها واحدا من أدنى المعدلات السنوية لهطول الأمطار في العالم، فتسعى إلى تنفيذ خطط تشجير طموحة تهدف إلى مكافحة ظاهرة التصحر على المدى الطويل. وستشهد هذه الخطط، التي تشكل واحدا من أصل ثلاثة أهداف رئيسة حددتها مبادرة السعودية الخضراء، بزراعة عشرة مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة خلال العقود المقبلة، لتسهم بذلك في منع تآكل التربة وتقليل العواصف الرملية وإنشاء بيئات تسمح بازدهار التنوع البيولوجي.

وتشكل مسألة توافر المياه عاملا أساسيا لنجاح جهود التشجير السعودية الطموحة، ومن أجل الحفاظ على الثروة المائية وتوفير مياه الري، تعمل مبادرة السعودية الخضراء على مكافحة شح المياه من خلال عدد من المبادرات الأساسية التي تسهم في تحسين استخدام المياه المعاد تدويرها في التطبيقات الزراعية، وضمان الأمن المائي من خلال زيادة الاعتماد على مياه السدود المعالجة في الري.

وتهدف جهود المملكة في مجالي التشجير والحفاظ على المياه إلى حمايتها من تداعيات ظواهر التصحر والجفاف المتسارعة بسبب ارتفاع درجات الحرارة حول العالم وزيادة الأنشطة البشرية، حيث تواصل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر معالجة شح المياه وتهديدات التصحر في جميع أنحاء المنطقة. وتتولى المبادرة مسؤولية تنفيذ برنامج استمطار السحب الأول في المملكة الذي تم إطلاقه في عام 2022

بهدف زيادة الهطولات المطرية وتوفير مصادر مائية جديدة، إضافة إلى ذلك تعمل مشاريع مبادرة الشرق الأوسط الأخضر بصورة تدعم هدف زراعة الأشجار الخاصة بمبادرة السعودية الخضراء، حيث تهدف إلى زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط خلال العقود القليلة المقبلة. ويعادل هذا الرقم نسبة 5 في المائة من أهداف التشجير العالمية، كما أنه سيسهم في تخفيض مستويات الكربون العالمية بنسبة 2.5 في المائة.

وتعد نسبة تراوح بين 70 و90 في المائة من مساحة شبه الجزيرة العربية مهددة بالتصحر، حيث تفرض الأضرار الناجمة عن العواصف الرملية في الشرق الأوسط تكاليف تقدر بنحو 13 مليار دولار سنويا على اقتصاد المنطقة، وعلى المستوى العالمي تتعرض سبل العيش الخاصة بأكثر من مليار شخص للمخاطر الناجمة عن تأثيرات التصحر.

ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين فقط إلى «جفاف» ما يصل إلى 30 في المائة من المساحات البرية على الأرض وتحولها إلى مناطق قاحلة، وتشير التقديرات الصادرة عن مؤسسة البنك الدولي إلى أن التكلفة التي يفرضها تدهور الأراضي على الاقتصاد العالمي تبلغ 85.7 تريليون دولار، ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة يمكن أن يفرض الجفاف تأثيرات سلبية على أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم بحلول عام 2050، وأظهرت الدراسات أن تواتر ومدة حالات الجفاف سجلا زيادة ملحوظة تقدر بنحو الثلث منذ عام 2000.

واتفق برنامج مبادرة السعودية الخضراء لمكافحة التصحر والجفاف في المملكة و«أرامكو» السعودية على مشروع تعاون لزراعة 100 مليون شجرة في جميع أنحاء المملكة خلال العقود القليلة المقبلة، والتركيز على مكافحة ظاهرة التصحر في المملكة على المدى الطويل، إضافة إلى إطلاق المبادرة المشتركة بين مبادرة السعودية الخضراء والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر لزراعة عشرة ملايين شجرة في 50 متنزها وطنيا حول المملكة، وزراعة 60 مليون شجرة أخرى في إطار مشروع الإدارة والتنمية المستدامة للغابات الذي تم إطلاقه بالتعاون مع المركز.

وتتعاون المبادرة مع المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر بهدف الحفاظ على الغطاء النباتي وإعادة تأهيله ضمن 26 موقعا للمراعي حول المملكة، حيث من المقرر أن يتم إنجاز المشروع في عام 2030، فيما سيعمل المشروع المشترك بين الهيئة الملكية لمحافظة العلا والسعودية الخضراء في محمية شرعان الطبيعية على استصلاح 100 هكتارا من الأراضي لاختبار منهجيات التأهيل البيئي من الآن ولغاية عام 2030.

وستشهد محمية الإمام تركي بن عبدالله الملكية زراعة 600 ألف شجرة بحلول نهاية عام 2023 في إطار حملة للتشجير، وتتولى هيئة تطوير محمية الإمام تركي بن عبدالله الملكية مسؤولية قيادة هذه المبادرة، لعمل دراسة مشتركة مع الهيئة الملكية لمحافظة العلا على استقصاء التهديدات التي تتعرض لها غابات الطلحيات (الأكاسيا) في المملكة، وذلك بهدف مكافحة وإدارة نبات الهدال وحالات الموت المرتبطة بالحشرات، ومن المتوقع أن تنتشر نتائج الدراسة خلال العام الجاري.

أما عن استراتيجية استدامة الرياض – وهي مبادرة داعمة لمبادرة السعودية الخضراء أطلقتها الهيئة الملكية لمدينة الرياض، وتهدف إلى إعادة تدوير واستخدام مياه الصرف الصحي بنسبة 100 في المائة في المدينة بحلول عام 2030، فيما ستقوم مبادرة السعودية الخضراء والمؤسسة العامة للري بإنشاء تسع محطات ضخ بهدف زيادة استخدام موارد المياه المتجددة في القطاع الزراعي في المملكة بحلول عام 2025.

وتعمل مبادرة تشجير المساجد التي أطلقتها مبادرة السعودية الخضراء بالتعاون مع الهيئة العامة للأوقاف ومروج على زراعة 30 ألف شجرة في محيط 100 مسجد بحلول نهاية عام 2023، وسيتم ريها باستخدام المياه الرمادية المعالجة، والتعاون مع المؤسسة العامة للري لزيادة استخدام مياه السدود في الأغراض الزراعية، وبحلول عام 2030 سيتم استخدام 80 مليون متر مكعب من مياه السدود المعالجة في الأغراض الزراعية، ما يسهم في زيادة معدل إعادة استخدام المياه بنسبة 8 في المائة.

والتزمت السعودية بتوليد 50 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2030، وتوجه مبادرة السعودية الخضراء مجموعة من البرامج والمشاريع الطموحة لتقليل الانبعاثات، بما في ذلك الاستثمار في مصادر جديدة للطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتطوير برنامج لاحتجاز الكربون وتخزينه.

الفلبين تنتهي من إزالة تسرب ناقلة النفط الغارقة في «نوجان»

الاقتصادية

انتهت الفلبين من إزالة النفط من مياه مدينة «نوجان» بإقليم «أوريانتال مينـدورو»، بعد أشـهر من حادث غرق ناقلة النفط «إم.تي برينسـيس إكسبرس» في شباط (فبراير) الماضي.

وأدى غـرق ناقلـة النفـط بحمولتهـا البالغـة 800 ألف لتر من الوقود إلـى إلحاق أضرار بـ 200 ألف و224 من السـكان والتسـبب في أضرار تقدر بأكثر من خمسـة مليارات بيسـو، في الزراعة والثروة السمكية والماشية في مناطق «كالابارزون» و«ميماروبا» و«ويسـت فيسـاياس».

وذكر خفر السواحل في بيان أمس، «خلال عملية الفحص والإحاطة، أكدت شركة مالايا توبدج آند سلفيدج، لخفـر السـواحل الفلبيني الانتهاء مـن عمليات إزالة النفط» وأضاف «في أعقـاب الانتهاء من هذه العمليات، ذكرت الشركة أن اثنين من زوارقها سيواصلان القيام بعمليات المراقبة واحتواء النفط، الذي ربما يتسرب من أنابيب النفط من الناقلة إم.تي برينسيس إكسبرس».

أدى تعطل محرك الناقلة إلى غرقها بعد إنقاذ أفراد طاقمها، غير أن محاولات منع تسـرب آلاف اللترات من زيت الوقود إلى المياه لم تنجح سابقا واضطرت حكومة الفلبين إلى حظر عمليات الصيد بالمنطقة.

وبجانب الصيد، امتد الحظر إلى أنشـطة السـباحة بالشـواطئ المتضررة، بعدما هدد التسـرب ثلاث وجهات عالميـة لأنشـطة الغوص في «مضيـق جزيرة فيردي، وأبو ريف في مينـدورو، وبالاوان».

ويبدو أن الحياة البحرية حملت ضحايا إضافيين لواقعة التسـرب، إذ قد تتضرر الشـعاب المرجانية والنباتات البحريـة بمسـاحة تقـارب 89 ألـف فدان بالتسـرب، وفق تقديـر العلماء، وفق ما اطلعت عليـه منصة الطاقة المتخصصة.

وتؤول ملكية الناقلة إلى شركة «آر دي سي ريلد» للخدمات البحرية -التي تتخذ من الفلبين مقرا لها- وأوكلت بدورها مهمة تنظيف آثار التسرب النفطي من المياه إلى شركات محلية منها «هاربور ستار».

رئيس «روسنفت» الروسية يشتكي من صعوبة الوصول إلى الأسواق الرئيسية

الشرق الأوسط

دعا إيغور سيتشن رئيس شركة النفط الروسية العملاقة «روسنفت»، دول «أوبك بلس»، إلى مراقبة صادرات نفط الدول الأعضاء، بالإضافة إلى حصص الإنتاج أيضاً، التي تعتمد عليها وحدها الآن دول التكتل.

وفي كلمة خلال منتدى اقتصادي، قال سيتشن، السبت، إن بعض دول «أوبك بلس» المنتجة للنفط تصدر ما يصل إلى 90 في المائة من إنتاجها، بينما تصدر روسيا نصف إنتاجها فقط إلى السوق العالمية.

وأوضح: «يضع هذا بلدنا في وضع أقل استفادة في ظل الآلية الحالية لتقييم التأثير والوصول إلى الأسواق الرئيسية... في هذا الصدد، يبدو من المناسب مراقبة صادرات النفط أيضاً وليس حصص الإنتاج فحسب، نظراً لاختلاف أحجام الأسواق المحلية».

وروسيا في حالة حرب نظراً لما تسميه «عملية عسكرية خاصة» في أوكرانيا، مما وضع عليها عقوبات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ويرى سيتشن، وهو حليف قديم للرئيس فلاديمير بوتين، أن روسيا تخسر فرصاً لصالح دول «أوبك بلس»، لأنها تصدر حصة من إنتاجها أقل من تلك الدول، مشيراً إلى أن طفرة إنتاج النفط في الولايات المتحدة التي لا تنتمي إلى مجموعة «أوبك بلس» أثرت في سوق النفط العالمية بشكل أكبر من تأثير منتجي نفط آخرين.

وينظم تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء، من بينهم روسيا، حالياً الإنتاج فقط وليس الصادرات. ووسط تراجع أسعار النفط، توصلت دول «أوبك بلس» إلى اتفاق جديد بشأن الإنتاج في وقت سابق من هذا الشهر، وتعهدت السعودية، أكبر منتج في المجموعة، بخفض إنتاجها بدءاً من يوليو (تموز)، بالإضافة إلى تخفيضات اتفاق «أوبك بلس» الأوسع نطاقاً للحد من المعروض العالمي حتى عام 2024.

وتسهم دول «أوبك بلس» بنحو 40 في المائة من إنتاج النفط العالمي، وتقدم «روسنفت» الحصة نفسها بالنسبة لإنتاج روسيا من النفط. وقال سيتشن أيضاً إن دول «أوبك» تواجه صعوبة مزدادة في إيجاد أرضية مشتركة بسبب الاختلافات في البنية الاقتصادية وإنتاج النفط. وأضاف: «في السنوات المقبلة ستواجه البشرية مشكلة الطاقات الإنتاجية، ولن تظل دول (أوبك) قادرة على تلبية الطلب المزداد». ويخفض تحالف «أوبك بلس» الإنتاج بواقع 3.66 مليون برميل يومياً، بما يعادل 3.6 في المائة من الطلب العالمي، وهو ما يشمل مليوني برميل يومياً تم الاتفاق عليها العام الماضي، وخفضاً طوعياً قدره 1.66 مليون برميل يومياً تم الاتفاق عليها في أبريل (نيسان). وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الجمعة، أن قرارات خفض إنتاج النفط التي اتخذها تحالف «أوبك بلس»، «غير مسيسة»، ولا علاقة لها بما تسميه موسكو «عمليتها العسكرية الخاصة» في أوكرانيا. وبعد أن بدأت روسيا حربها على أوكرانيا في فبراير (شباط) من العام الماضي، اتهمت دول غربية منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بالتلاعب في أسعار النفط وتقويض الاقتصاد العالمي برفع تكلفة الطاقة. كما اتهم الغرب «أوبك» بالوقوف إلى جانب روسيا. وقال بوتين في تصريحات لمنتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي: «جميع القرارات المتخذة في إطار تحالف (أوبك بلس)، لخفض الإنتاج هي، فوق كل شيء، ذات طبيعة غير مسيسة». وأضاف: «هذا لا يتعلق بالعمليات العسكرية الخاصة لروسيا ولا بأي اعتبارات أخرى». وأضاف أن بيئة تسعير النفط الحالية مناسبة لروسيا. وسجل النفط ارتفاعاً خلال جلسة الجمعة، آخر تعاملات الأسبوع، إذ أدت زيادة الطلب من الصين وخفض تحالف «أوبك بلس» للإنتاج إلى ارتفاع الأسعار، رغم توقعات ضعف الاقتصاد العالمي واحتمال رفع أسعار الفائدة مجدداً. وزاد سعر خام برنت 94 سنتاً إلى 76.61 دولار للبرميل عند التسوية، بينما صعد خام غرب تكساس الوسيط 1.16 دولار إلى 71.78 دولار للبرميل. وسجل برنت زيادة أسبوعية بنسبة 2.4 في المائة بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط 2.3 في المائة. وتعززت أسعار النفط خلال الأسبوع بفضل آمال في نمو الطلب من الصين. وارتفع إنتاج مصافي النفط في الصين في مايو (أيار)، إلى ثاني أعلى مستوياته الإجمالية على الإطلاق. وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، إن من المتوقع أن يواصل الطلب الصيني على النفط الارتفاع خلال النصف الثاني من العام.

ونقلت وكالات أنباء حكومية عن وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولجينوف، قوله إن «من الواقعي» أن تصل أسعار النفط إلى نحو 80 دولاراً للبرميل.

وزير الطاقة الإماراتي: «أوبك» تلعب دوراً محورياً في استقرار سوق النفط العالمي

الشرق الأوسط

شدد وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي على أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به منظمة «أوبك» وتحالف «أوبك بلس» لخدمة مصلحه المنتجين والمستهلكين وتعزيز الاستثمار المستدام في قطاع الطاقة.

وأضاف المزروعي أن العمل الجماعي المشترك دائما مصدر لنتائج إيجابية أكبر ومحور قوة للتعاون والوحدة، مشيرا إلى أن الهدف الرئيسي لمنظمة «أوبك» يقوم على ضمان استقرار الأسواق وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض بما يدعم النمو الاقتصادي العالمي بحسب ما أوردته وكالة أنباء الإمارات «وام» اليوم.

ولفت وزير الطاقة الإماراتي خلال ترؤس وفد الإمارات المشارك في احتفالية تأسيس منظمة «أوبك» الستين التي عقدت أمس في العاصمة العراقية بغداد، إلى أن احتضان العراق للاحتفالية يعد تأكيدا لتعزيز وترسيخ روح العمل المشترك لتحقيق الاستقرار في سواق النفط العالمي.

وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، قال يوم الجمعة، إن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وتحالف «أوبك بلس» لا يستهدفان سوى استقرار الأسواق، بما فيه منفعة للمنتجين وللصناعة البترولية ومفهوم أمن الطاقة.وأضاف الوزير السعودي أن «التوافق هو المبدأ الأساسي لـ(أوبك بلس)، ولولاه ما كنا سنتمكن من الحفاظ على استقرار الأسواق، في ظل التقلبات الاقتصادية». وأعلنت منظمة «أوبك» أن تحالف «أوبك بلس» قرر في اجتماعه في 4 يونيو (حزيران) الحالي تعديل مستوى إنتاج التكتل إلى 40.4 مليون برميل يومياً اعتباراً من يناير (كانون الثاني) 2024 ولمدة عام. كما أعلنت السعودية في اليوم نفسه عن خفض طوعي إضافي لإنتاج النفط، قدره مليون برميل يومياً اعتباراً من يوليو (تموز) لمدة شهر قابل للتجديد، بينما أعلن منتجون آخرون، بينهم روسيا والعراق، تمديد تخفيضات سابقة.

يُذكر أن منظمة أوبك هي منظمة دولية تأسست في مؤتمر بغداد التاريخي الذي عُقد في 10 - 14 سبتمبر (أيلول) 1960 بحضور وزراء النفط في كل من السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا، وقد نمت المنظمة منذ ذلك الحين لتضم في عضويتها اليوم 13 دولة منتجة للنفط.

مضاربون يراهنون على تراجع أسعار النفط مجددًا رغم «الخفض الطوعي»

الطاقة

من المتوقع أن تشهد أسعار النفط منحى هبوطيًا، وفق ترجيحات صناديق التحوط والمضاربين الذين سيطر عليهم التشاؤم مجددًا، فيما يتعلق برهاناتهم على سوق النفط.

وانخفضت تقديرات المضاربين بشأن صعود أسعار خام برنت إلى أدنى مستوياتها في 3 أسابيع، بحسب ما نشرته وكالة بلومبرغ، يوم السبت 17 يونيو/حزيران 2023.

يأتي ذلك بالتزامن مع اتخاذ بعض دول تحالف أوبك+ قرارًا بالخفض الطوعي للإنتاج، فضلًا عن قرار السعودية بالخفض الإضافي للإنتاج خلال شهر يوليو/تموز المقبل، في خطوة استهدفت تحقيق الانضباط في أسعار النفط، وفقًا لما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

اتجاه هبوطي

بدأ مديرو الأموال في صناديق التحوط تبنّي وجهة نظر مفادها أن أسعار النفط في طريقها إلى أن تتخذ اتجاهًا هبوطيًا، في الوقت الذي قفزت فيه العقود الآجلة قصيرة الأجل للخام الأميركي والخيارات إلى أعلى مستوياتها في 3 أشهر.

وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قد حذّر المضاربين، في وقت سابق، من أن البيع على المكشوف -الحذر- قد يبدو أنه ناجح في البداية، ولكنه لن يستمر.

وفي سياق متصل؛ فإن الرهانات على انخفاض أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط هي الأعلى في 12 أسبوعًا، وفقًا لبيانات كل من لجنة تداول السلع الآجلة الأميركية، وبورصة إنتركونتيننتال للعقود الآجلة، للأسبوع المُنتهي يوم الثلاثاء الماضي 13 يونيو/حزيران 2023. ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- توقعات منظمة أوبك لنمو الطلب على النفط خلال عام 2023

وكانت لدى المضاربين -مثل صناديق التحوط والمستثمرين عبر إستراتيجيات تداول الزخم- قناعات بانخفاض أسعار النفط مع زيادة المعروض من الخام.

مستويات الأسعار

تراجعت أسعار النفط لأسبوعين متتاليين، على الرغم من ارتفاع سعر برميل النفط عالميًا بأكثر من 1.5٪ في ختام تعاملات أمس الجمعة 16 يونيو/حزيران 2023.

وجاءت خسائر أسواق النفط الأسبوعية وسط مخاوف نقص الإمدادات العالمية، جراء القرار السعودي الذي تعهدت خلاله المملكة بتخفيضات إضافية في الإنتاج بمقدار مليون برميل خلال شهر يوليو/تموز المقبل.

وكانت المملكة العربية السعودية قد أعلنت، في أبريل/نيسان 2023، خفضًا طوعيًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، ضمن قرار الخفض الطوعي لتحالف دول أوبك+.

وأعلن تحالف أوبك+ خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بإجمالي 1.657 مليون برميل يوميًا؛ بهدف تحقيق الاستقرار في أسعار النفط، وذلك بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل حتى نهاية العام الجاري 2023.

20 مليون برميل نفط سعودي قبالة السواحل المصرية.. أين تتجه؟

الطاقة

تتجمّع 20 مليون برميل نفط سعودي مُحمّلة على ناقلات عائمة عملاقة قُبالة سواحل مدينة السويس المصرية، في مشهد لافت للنظر، ومثير للعديد من التساؤلات حول أسباب هذا الحشد من الناقلات السعودية.

ولم تتضح حتى الآن أسباب وجود هذه الكميات الكبيرة من براميل النفط القادمة من السعودية والراسية قبالة منطقة العين السخنة في مصر، وفقًا لما نشرته وكالة بلومبرغ، يوم السبت 17 يونيو/حزيران 2023.

وهناك تقديرات تشير إلى أن حشد 20 مليون برميل نفط سعودي في هذه المنطقة يُعزى إلى التمهيد لنقلها إلى أوروبا لارتفاع الطلب على الخام السعودي في القارة العجوز، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ماذا حدث؟

أظهرت بيانات شركة التحليلات فورتيكسا أن 20 مليون برميل نفط سعودي تُحشد قبالة سواحل البحر الأحمر في مصر.

وقالت الشركة إن هذه الناقلات العائمة، المُحمّل عليها الخام السعودي، هي الأكبر منذ أزمة جائحة كورونا عام 2020. وأشار رئيس قسم معلومات وتحليلات السوق بشركة فورتيكسا، جاي مارو: «آخر مرة بلغ حجم مخزون الخام على ناقلات نفط سعودية عائمة -بمستويات أعلى من الكميات الموجودة حاليًا- كانت في الربع الثاني من عام 2020». وأضاف: «آنذاك وصلت مستويات مخزون ناقلات النفط العائمة إلى 30 مليون برميل، ولكن ذلك كان وسط زيادة أوسع في سفن التخزين العائمة، كما أن معطيات السوق كانت مختلفة». ويبدو أن 8 سفن من ضمن السفن الـ10 الراسية قبالة العين السخنة مملوكة للسعودية، وفقًا لبيانات تتبع السفن التي رصدتها بلومبرغ، وهي السفن التي تحمل 20 مليون برميل نفط سعودي.

ما السبب؟

يبدو أن أسباب وجود 20 مليون برميل نفط سعودي على ظهر هذه الناقلات غير واضحة، في وقت تعهّدت فيه المملكة العربية السعودية بإجراء تخفيضات إضافية في الإنتاج بعد قرار تحالف أوبك+ خفض الإنتاج الطوعي.

وكتب المحلل لدى فورتسيكا أن أحد التفسيرات المحتملة لوجود هذه الكميات من الخام السعودي في المنطقة قد يكون بسبب ارتفاع الطلب على الخام السعودي في أوروبا، إذ يُمَهِّد لنقل هذه الكميات إلى السوق الأوروبية، مستبعدًا أن تكون مشكلات البنية التحتية هي السبب وراء هذه الممارسات.

وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة إلى وجود مخاوف كبيرة عالميًا بشأن وفرة المعروض من النفط، ويحاول المستثمرون قياس اتجاه نمو الطلب، ولا سيما في الصين.

ولا تزال ناقلات نفط سعودية عائمة أخرى تصل إلى ميناء العين السخنة النفطي على البحر الأحمر في مصر وتقوم بتفريغ الشحنات بصورة مستمرة.

تجدر الإشارة إلى أن العين السخنة هي نقطة الانطلاق لخط أنابيب سوميد، الذي يمتد إلى محطة تخزين وتحميل النفط الخام في سيدي كرير على ساحل البحر المتوسط في مصر، الذي يمكن أن يُنقل عبره الخام إلى أوروبا.

وجدير بالذكر أيضًا أن منشآت تكرير النفط المصرية مملوكة جزئيًا لعدد من دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط؛ بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وهي أكبر مستعمل للبنية التحتية النفطية في مصر.

شكراً